

## العفو في الشريعة الإسلامية

يحاول بعض المعاصرين من المهتمين بتجديد الفقه الإسلامي أو تطويره، إثبات أن في الشريعة الإسلامية منطقة فراغ ترك الشارع بيان الأحكام الشرعية فيها. ويستندون في ذلك إلى ما جاء في بعض النصوص الشرعية من أن الله تعالى أحلَّ أشياء وحرَّم أشياء، وسكت عن أشياء أو عفا عنها رحمةً بالناس، فيعتمدون على هذه النصوص للقول بأن في الشريعة منطقة عفو، وأن منطقة العفو هذه هي منطقة فراغ.

وهذا القول ليس خطأ وحسب، بل هو خطرٌ أيضاً، إذ إن الذين يركِّزون عليه ويروجون له، يروجون في الوقت نفسه لأفكار أخرى، إذا نظرنا إليها مجتمعةً نجدها تمهد لتغيير وتحريف كثير من الأحكام الشرعية، وبخاصة تلك التي تتنافى مع الأفكار العلمانية، بل ومع سياسات النظم الغربية المهيمنة، ومع ما نصت عليه قوانين الأمم المتحدة، كما في مسائل حق الناس في التشريع وفي اختيار النظم والقوانين التي يريدونها. وفي الحريات العامة كحرية العقيدة وحق الردة. وكحقوق المرأة ومساواتها بالرجل، وحقها في تولي الحكم، وكاستباحة الربا وغير ذلك.

إن من هذه الأفكار والقواعد الخطرة فكرة تغيير الأحكام بتغير الزمان أو المكان، وفكرة أن الحكمة ضالة المؤمن أنى وجدها فهو أحق بها، وإسقاط معنى الحكمة على ما أنتجه الغرب في الثقافة أو التشريع. وكذلك فكرة مقاصد الشريعة وعرضها وكأنها نهج آخر غير نهج الشريعة، وفكرة مرونة الشريعة وتطويرها، وتجديد الخطاب الديني، وفكرة الحوار بين الأديان والثقافات، وقبول الآخر بمعنى التلاقح والتناقص الحضاري.

إن هذه الأفكار يتفاقم خطرها إذا أخذت مجتمعةً، وجُعلت منهجاً، وأُتخذت قواعد لفهم الشريعة. وسنتناول في هذه المقالة مسألة العفو في الشريعة الإسلامية.

يستند من يقول بمنطقة الفراغ في الشريعة الإسلامية إلى ما رواه ابن ماجه والترمذي عن سلمان الفارسي قال: «سُئِلَ رسول الله صلى الله عليه وسلم عن السَّمْن والجبن والفراء فقال: الحلال ما أحلَّ الله في كتابه، والحرام ما حرم الله في كتابه، وما سكت عنه فهو مما عفا لكم»، وإلى ما أخرجه الدارقطني من حديث أبي ثعلبة الخشني رفعه: «إن الله عز وجل فرض فرائض فلا تضيّعوها، وحدَّ حدوداً فلا تعتدوها، وحرَّم أشياء فلا تنتهكوها، وسكت عن أشياء رحمةً لكم غير نسيان، فلا تبحثوا عنها» قال عنه النووي: حسن الإسناد. وعن أبي الدرداء رفعه: «ما أحلَّ الله في كتابه فهو حلال، وما حرَّم فهو حرام، وما سكت عنه فهو عفو؛ فاقبلوا من الله عافيته، فإن الله لم يكن لينسى شيئاً، وتلا: ﴿ وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيًّا ﴾ [مريم ٦٤]» أخرجه البزار وقال: سنده صالح وصححه الحاكم.

وبناء على هذه النصوص يقولون بأن هنالك أشياء سكت عنها الشارع أو عفا عنها ولم يبيِّن حكمها؛ ولذلك فإنَّ في الإسلام منطقة فراغ، والفقهاء فيما سلف قد ملؤوها بما يناسب عصرهم، وتقتضى الحكمة أن تتغير اليوم هذه الأحكام لتتلاءم مع عصرنا وزماننا. وباقتراح هذه الفكرة بغيرها مما ذكرناه أعلاه تَتَّسَعُ دائرة هذه المنطقة - كما نلاحظ في كثير من الأقوال والفتاوى المعاصرة - لتضمَّ أشياء مما حرَّم الله فتباح، أو مما أباح فتحرَّم، وليصبح العفو ومنطقة الفراغ دليلاً شرعياً، ولينطلى مثل هذا الزعم على مشايخ وطلبة علم، وعلى مهتمين بعلوم الشريعة وبالعمل الإسلامي في زمن هبط فيه مستوى العلم والعلماء.

إن من يتصدى للتفسير والفتوى ينبغي أن يكون نظره ورأيه خاضعاً لنصوص الشرع وقواعده، بحيث يفسر النصوص

المجملّة والمتشابهة بالنصوص المبيّنة والمحكمة، وبحيث لا يفسّر النصّ بمعنى ينقضه نصّ آخر، مما يجعل دلالات النصوص متعارضة.

فالنصّ الذى يحتمل أكثر من معنى إذا أخذ وحده، وكان بعض هذه المعانى التى يحتملها متعارضاً مع نصوص أخرى، فإنّ هذه المعانى التى نقضتها النصوص الأخرى يجب ردها، إما بشكل كامل، أو فى موضع التعارض.

وكذلك النصّ أو اللفظ المجمل لا يصح أن يسرح العقل فى اختيار المعنى الذى تميل إليه النفس فيه، أو الذى يتفق مع الرأى أو الهوى، وإنما يجب أن يلتزم فيه بالمعنى الذى تبيّنه النصوص الشرعية. وهذا هو معنى أقوال العلماء: إن القرآن يفسّر القرآن، والسنة تفسّر القرآن وتبيّنه، وتبيّن مجمله، وتقيّد مطلقه، وتخصّص عامه، ويكون القطعى حاكماً على الظنى، والأرجح ثبوتاً أو معنى مقدماً على المرجوح. قال الشاطبى: «إذا بنينا أن السنة بيان للكتاب، فلا بد أن تكون بياناً لما فى الكتاب احتمالاً له ولغيره، فتبيّن السنة أحد الاحتمالين دون الآخر، فإذا عمل المكلف وفقّ البيان أطاع الله فيما أراد بكلامه، وأطاع رسوله فى مقتضى بيانه»<sup>١٠</sup>. وينبغى فىمن يستنبط الحكم الشرعى أو يفسر المعنى ويبيّنه أن يحيط بقواعد الاستنباط والتفسير والنصوص والوقائع الشرعية ذات العلاقة فيما يفتى فيه، وبغير ذلك فقد يفتى بالعام فى موضع الخصوص أو العكس، وقد يفتى بالمنسوخ، وقد يفتى فى الفروع بما ينقض الأصول، وهذا فعل الجهلة البطلّة، أو المحرفين لدين الله الذين يكتمون الحقائق الشرعية لغايات عندهم، وهو دأب الذين يزاولون العلم ويتخذونه سلماً للوصول إلى أهوائهم. عن عمر رضى الله عنه قال: «ثلاث يهدمن الدين: زلة العالم، وجدال منافق بالقرآن، وأئمة مضلون».

وعلى هذا الأساس ننظر فى معنى «وما سكت عنه فهو عفو» وفى معنى لفظ «العفو» الوارد فى الأحاديث التى نحن بصددّها، وهل يصح تفسيرها بأن فى الشريعة منطقة فراغ، أو بأن هناك أشياء لا حكم لها فى الشريعة؟ أولاً: يقول الله سبحانه وتعالى: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾ [المائدة ٣]، ويقول: ﴿هَذَا بَيَانٌ لِلنَّاسِ﴾ [آل عمران ١٣٨]، ويقول: ﴿مَا فَرَطْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ﴾ [الأنعام ٣٨]، ويقول: ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تَبْيَانًا لِّكُلِّ شَيْءٍ﴾ [النحل ٨٩]، ويقول: ﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ [النحل ٤٤]. فهذه نصوص واضحة الدلالة على كمال الشريعة، وأن فيها بيان كل شىء، ولو كان معنى «العفو» أن هناك أشياء لم تبين الشريعة حكمها لكانت النصوص متناقضة، ولما كان القرآن بياناً، إذ يكون بياناً فيما بيّنه ويكون نقيض البيان فيما ترك بيانه، ولما كان تبياناً لكل شىء إذ هناك أشياء لم يبيّنها، ولما كان الدين كاملاً إذ تقتضى منطقة الفراغ وجود أشياء لم يبين الله لنا الحكم فيها، وهذا نقيض اكتمال الدين، وكان النبى صلى الله عليه وسلم لم يبين للناس الشريعة كاملةً. وعليه فلا يصح أن يُقال إن فى الشريعة منطقة فراغ، هذا من جهة.

ثانياً: يقول الله سبحانه وتعالى: ﴿فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُمْ مِنْى هُدًى فَمَنْ اتَّبَعَ هُدَاىَ فَلَا يَضِلُّ وَمَنْ أَعْرَضَ عَن ذِكْرِى فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنْكًا﴾ [طه ١٢٣-١٢٤]. ويقول: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ﴾ [الأنبياء ١٠٧]، ويقول: ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تَبْيَانًا لِّكُلِّ شَيْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً وَبُشْرَى لِّلْمُسْلِمِينَ﴾ [النحل ٨٩]، ويقول: ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تَبْيَانًا لِّكُلِّ شَيْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً وَبُشْرَى لِّلْمُسْلِمِينَ﴾ [البقرة ١٢٠]، ويقول: ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾ [الحشر ٧]، ففى هذه الآيات يبين الله سبحانه وتعالى أن الهدى والرحمة هى من عنده وحده، وأنها بالكتاب وبهذه الرسالة التى جاء بها الرسول صلى الله عليه وسلم، وأن الهدى والرحمة فى اتباع ما أتانا من الله تعالى، وأن اتباع

أى شيء أو أخذ أى شيء من خارج الرسالة هو حرام، وفيه الضنك والشقاء. هذا ما تدل عليه هذه النصوص، فلو كان فى الشريعة منطقة فراغ لكان التشريع فى هذه (المنطقة) قولاً بغير علم وبغير هدى من الله، ولكان اتباع هذا التشريع إعراضاً عن ذكر الله، وأخذاً مما لم يأتنا به الرسول صلى الله عليه وسلم؛ وعلى ذلك فالقول بمنطقة فراغ يتناقض مع كون الرسالة هدى ورحمة، وهو قول مردود من هذه الجهة أيضاً.

وعلاوة على ذلك فإن الحديث يقول: «وسكت عن أشياء رحمة لكم»، فالنبي صلى الله عليه وسلم فسّر السكوت بأنه رحمة، ونحن نعلم أن الرسالة هى الرحمة، والبيان من الله تعالى هو الهدى والرحمة؛ وعلى ذلك فإن السكوت الذى هو رحمة هو عينه تشريع وبيان، فهو سكوت عن التحريم أو الإيجاب أو عن زيادة التكاليف وليس عن البيان، وسيتبين هذا لاحقاً.

ثالثاً: إنه على قَرَضٍ وجود منطقة فراغ فى الشريعة، نسأل: من الذى سيقوم بالتشريع فى هذه (المنطقة)؟ وكيف سيكون التشريع فيها؟

فإن كان ذلك سيكون بالرجوع إلى النصوص والقواعد الشرعية والاستدلال بها، فذلك حينئذٍ استنباط شرعى راجع إلى القرآن والسنة، وهذا ينفى وجود منطقة فراغ، وفى هذه الحالة يصبح القول بمنطقة فراغ كلاماً فارغاً غير دالٍ على معناه.

وإن كان ذلك سيكون بغير رجوع إلى نصوص أو قواعد شرعية، فهذا يعنى أن هناك مسائل الحكم فيها ليس مصدره النصوص الشرعية، وهذا يجعل الحكم والتشريع فى هذه المسائل لغير الله تعالى، وهذا حرام قطعاً، ومنقوض بقوله تعالى: ﴿إِنَّ الْحُكْمَ إِلَّا لِلَّهِ أَمَرَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ﴾ [يوسف ٤٠] وبنصوص كثيرة؛ وعلى ذلك فإن القول بمنطقة فراغ فى الإسلام مردود من هذه الجهة أيضاً.

وعلى ذلك فإن الجدل لإثبات أن فى الشريعة منطقة فراغ هو مراء منهى عنه، وهو مناقض للنصوص القطعية. ولما كان الشريعة هى الأحكام الشرعية المتعلقة بأفعال العباد، فإنه ما من فعل للعبد إلا وله فى الشريعة حكم، علمه من علمه، وجهله من جهله، ومن ظن أن الأمر يحتمل غير هذا فقد توهم، ولربما اختلط عليه الأمر أثناء اطلاعه. وهناك شبهتان يثيرهما من يزعم أو يميل إلى زعم أن فى الإسلام منطقة فراغ، ستردهما فيما يلى قبل بيان معنى العفو الذى نحن بصدده.

الأولى: هى أن نصوص الشريعة متناهية، والوقائع غير متناهية، والمتناهى لا يفى بغير المتناهى، والنتيجة أن فى الشريعة منطقة فراغ.

والجواب على هذه الأغلوطة هو: نعم إن النصوص متناهية، ولكن الشريعة قد جاءت بنصوص عامة، وبصيغ تستنبط منها القواعد العامة، وجاءت بعلل، وعلل الأحكام هى بمثابة قواعد كلية أو تستنبط منها القواعد الكلية، وعلى هذا فإن الشريعة وإن كانت محدودة النصوص، فبما تفيده من قواعد عامة وكلية تفى بكل الوقائع. هذا هو رد هذه الشبهة، وهو ما عليه أئمة الفقه والأصول، وربما اختلط الأمر على من ذكر هذه الشبهة بسبب ما ذكره بعض الأئمة فيما سلف، فاستدل بمثل هذا القول على منطقة فراغ؛ لذلك ننبه هنا إلى أن من ذكر من الأئمة فيما سلف عن محدودية النصوص وعدم محدودية الوقائع لم يذكرها لمثل هذا الاستدلال الساقط، وإنما ذكرها للاستدلال على وجوب استنباط العلل، وعلى شرعية تخريج وتنقيح المناط فى الوقائع، أى ذكرها للاستدلال على لزوم استنباط القواعد العامة والكلية. ولقد بيّن كثير من الأئمة كمال الشريعة ووفاءها بالوقائع بما فيها من عموم وقياس. قال الشاطبى: «جرت الأحكام

الشرعية في أفعال المكلفين على الإطلاق، وإن كانت أحادها الخاصة لا تتناهى. فلا عمل يُفرض ولا سُكون إلا والشرعية حاكمه عيه إفراداً وتركيباً، وهو معنى كونها عامة»<sup>٢</sup>.

الثانية: إن الاستدلال بقوله تعالى: ﴿ وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَانًا لِّكُلِّ شَيْءٍ ﴾ [النحل ٨٩] لا يعني كل شيء، والشبهة هنا: هل في القرآن الكريم علوم التاريخ والجغرافيا والفلك والفيزياء وما شاكل ذلك؟ وهل فيه علم الغيب؟ والجواب هو: إن النصوص تدل على كمال الدين وبيان كل شيء في أحكام أفعال العباد من حيث الأمر والنهي والإباحة، أي فيما يتعلق بالتشريع أى التكليف والتعبد؛ فلا يجوز أن ينسب إليه ما ليس فيه وما لم ينزل لأجله، وكذلك لا يجوز أن يزعم نقصانه عما جاء لأجله. وتلك الأمور المذكورة هي من أمور الدنيا، فهي من الأبحاث أو الحقائق أو الأحكام المادية الوصفية التي أعطى الله سبحانه وتعالى الإنسان إحساساً وعقلاً مكَّنه من معرفتها ومن الحكم فيها. قال صلى الله عليه وسلم: «أنتم أدرى بشؤون دنياكم». أما علم الغيب فلا علاقة له بالأمر والنهي. قال الشاطبي عن هذه النصوص الدالة على كمال الدين وبيان الشريعة لكل شيء: «فأما الآيات فالمراد بها عند المفسرين ما يتعلق بحال التكليف والتعبد». ثم قال: «فليس بجائز أن يضاف إلى القرآن ما لا يقتضيه، كما أنه لا يصلح أن ينكر منه ما يقتضيه»<sup>٣</sup>. والشرعية إنما تبين أحكام أفعال الإنسان، وهذه من أمور الدين وليست من أمور الدنيا.

وإذا ثبت ردُّ تفسير «العفو» بمنطقه فراغ، فما هو معنى «العفو»؟

لقد ورد لفظ العفو في نصوص شرعية كثيرة، وجاء ذكره في القرآن الكريم في ما يزيد على أربعين موضعاً. والمعنى في كل هذه المواضع يدور حول معنى المغفرة والصفح والتسامح، والتجاوز عن الذنب أو عن التقصير، وعدم المؤاخذه، والتخفيف والتسهيل في التكليف، والتنازل عن المطلوب أو عن بعضه، والمعنى الوارد في الأحاديث التي نحن بصددنا لا يخرج عن هذه المعاني. قال الشوكاني في فتح القدير تفسيره الآية ١٨٧ من سورة البقرة: ﴿ وَعَفَا عَنْكُمْ ﴾ يحتمل العفو من الذنب ويحتمل التوسعة والتسهيل.

وسأبين فيما يلي معنى «العفو» في هذه الأحاديث، ثم أؤيد ذلك بنصوص شرعية، ثم أذكر بعض أقوال العلماء المتضافرة على هذا المعنى.

إن لفظ «أشياء» في الأحاديث يتضمن الأفعال ولا يقتصر على الأعيان؛ لقوله صلى الله عليه وسلم: «فرض فرائض»، «وحد حدوداً». ولأن قوله: «الحلال ما أحل الله في كتابه، والحرام ما حرّم الله في كتابه» يتضمن ما أحله وما حرّمه من أفعال. ومعنى هذه النصوص هو أن هناك أشياء أمر بها تعالى، وجاءت أوامر تتناول تفاصيلها أو بعض تفاصيلها وما يتفرع عنها، فيجب القيام بها وتفاصيلها كما فرضها تعالى وحددها، أي كما بيّنها. وهناك أشياء نهى عنها فيجب تركها، وهناك أشياء جاء الأمر بها عاماً، ولم يعين الشارع تفصيلاتها، أو الجزئيات المندرجة تحتها، أو كيفية القيام بها، وفي هذه الأخيرة يقع العفو، وذلك كالقتال المأمور به، فإن الأمر به جاء عاماً ولم يحدد أدواته أو آلتها، ولم يحدد أساليبه أو خطته، ولم يلزم بأسلوب معين لإنجازه. وإعطاء الشارع للمكلف حق اختيار أى من الوسائل أو الأساليب لتنفيذ هذا الأمر هو المسمّى «العفو». أما إذا جاء من الشرع ما يمنع شيئاً من هذه الوسائل أو الأساليب على وجه الخصوص، فإن اتخاذ هذه الوسيلة أو الأسلوب يعدّ مما حرّمه الله، ويعدّ من حدود الله، فلا يجوز انتهاكه أو الاعتداء فيه. والوسائل والأساليب والأفعال التي تندرج تحت الدليل العام لا يقال إن حكمها غير مبين في الشريعة، وإنما يمكن أن يقال ليس فيها نص خاص، أو ليس فيها بعينها نص، ولكن هناك نص عام يبين حكمها. ونص الحديث بأنه سكت

عنها ولم يذكرها وجعلها من العفو. هو دليل على إباحتها. وهو بمعنى التسهيل والتخفيف والتوسعة، وعدم التقييد وزيادة التكليف. فالله سبحانه وتعالى أمر بإنجاز الأمر -وهو القتال هنا- ولم يكلف بأسلوب معين أو بوسيلة معينة؛ لأن هذا يكون زيادة في القيود والتكاليف، وإنما أباح للمكلفين أن يختاروا من الوسائل والأساليب ما يرونه، بشرط المحافظة على إنجاز الأمر. وعدم التكليف بفرد معين من الأفراد المؤدية إلى إنجاز الأمر هو عفو؛ لأن هناك -في علم الله- بين هذه الأفراد ما هو أفضل من غيره، وما فيه تقرب أكثر إلى الله تعالى. فكان السكوت عن تعيين فرد معين إباحة لكل الأفراد، وكانت هذه الإباحة تسهياً وتخفيفاً وسعةً. فالحديث يقول: «وسكت عن أشياء رحمة لكم» أى إنه شرع لكم إباحة الاختيار من بين أفراد عديدة ولم يلزمكم بفرد معين، وبهذا يكون تسهياً وتخفيفاً في التكليف، وبهذا يكون رحمةً كما في قوله تعالى: ﴿الآن خَفَّفَ اللَّهُ عَنْكُمْ وَعَلِمَ أَنَّ فِيكُمْ ضَعْفًا﴾ [الأَنْفَالُ ٦٦].

وما ورد في الأحاديث يؤكد هذا المعنى، فالنصوص تقول: «فلا تبحثوا عنها» وفي روايات: «فلا تسألوا عنها». وتقول: «فاقبلوا من الله عافيته» فإذا جاء أمرٌ من الشارع عاماً في زمن النبي صلى الله عليه وسلم، ثم جاء من الصحابة من يسأله عن كيفية تنفيذ الأمر، أو يطلب تحديداً لبعض تفاصيل هذا الأمر، فإن ما يقوم به هذا السائل هو أنه يطلب تقييد نفسه وتقييد المسلمين بكيفية معينة، أو بأمر واحد من أمور عديدة خيره الشارع في الاختيار من بينها، وبذلك يحرم سائر المباحات في هذا الأمر، ومثل هذا الفعل من هذا السائل منهي عنه شرعاً؛ لأنه قد يؤدي إلى أن ينزل التشريع جواباً لذلك السائل بتحريم مباح أو بمزيد من التكاليف. روى مسلم وغيره عن سعد بن أبي وقاص قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «إن أعظم المسلمين في المسلمين جرماً من سأل عن شيء لم يحرم عليهم فحرم عليهم من أجل مسألته». وعند أحمد عن سعد عن النبي صلى الله عليه وسلم: «إن من أكبر المسلمين في المسلمين جرماً رجلاً سأل عن شيء ونقر عنه حتى أنزل في ذلك الشيء تحريم له من أجل مسألته».

وجملة القول باختصار إن العفو في هذه الأحاديث هو أن يأتي الأمر عاماً يندرج تحته خيارات للمكلف، أبيض له أن يختار أيها منها ضمن ضوابط النصوص والقواعد الشرعية، وهي أن لا يختار شيئاً بعينه حرمه الله تعالى أو أسلوباً بعينه حرمه الله تعالى، فالقاعدة الشرعية تقول: «الأصل في الأشياء الإباحة ما لم يرد دليل التحريم» وتقول: «يبقى العام على عمومته ما لم يرد دليل التخصيص»، وضمن أي قاعدة أخرى أو نص له علاقة بالمسألة.

هذا هو معنى العفو. أما النصوص التي تؤيد هذا المعنى، فمنها النص المذكور آنفاً وهو قول النبي صلى الله عليه وسلم: «إن أعظم المسلمين في المسلمين جرماً من سأل عن شيء لم يحرم عليهم فحرم عليهم من أجل مسألته».

ومنها ما رواه البخاري ومسلم وغيرهما واللفظ لمسلم عن أبي هريرة قال: «خطبنا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال: أيها الناس، قد فرض الله عليكم الحج فحجوا، فقال رجل: أكل عام يا رسول الله؟ فسكت، حتى قالها ثلاثاً، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: لو قلت نعم لوجبت ولما استطعتم، ثم قال: ذروني ما تركتكم، فإنما هلك من كان قبلكم بكثرة سؤالهم واختلافهم على أنبيائهم، فإذا أمرتكم بشيء فأتوا منه ما استطعتم، وإذا نهيتكم عن شيء فدعوه».

ففي هذا الحديث وفي الآية: ﴿وَلَلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ [آل عمران 97] عمومٌ من جهة عدم تحديد إن كان الأمر بالحج كل عام أو كل عامين أو غير ذلك، فتكون مثل هذه الأسئلة (أكل عام) طلباً للجواب. ولو جاء الجواب بنعم أو بأنه مرة كل كذا، لكان هذا البيان تكليفاً إضافياً، ولكن فيه مزيد مشقة وكلفة، ولو جاء الجواب بلا، لما كان فيه مزيد سعة ورحمة؛ لأن الأمر في أصله عام وينطبق على المرة الواحدة، أى على أقل ما قيل؛ لذلك كان عدم بيان العدد دليلاً على صحة المرة الواحدة، أى إن السكوت عن ذكر العدد ليس سكوفاً مطلقاً عن البيان

بمعنى الفراغ فى التشريع، وإنما السكوت نفسه عن ذكر العدد هو بيان لصحة المرة الواحدة؛ وبهذا هو رحمة لجهة أنه تسهيل وتخفيف. وجواب السائل هنا لا يتضمّن إلا: إما زيادة التكليف أو السكوت عن الزيادة «فسكت حتى قالها ثلاثاً» وهو فى الحالتين ليس فيه تخفيف وإنما فيه إما زيادة تكليف أو إبقاء التكليف كما هو؛ لذلك كان هذا السؤال وما شاكله مستدعياً لغضب رسول الله صلى الله عليه وسلم وقوله: «ذرونى ما تركتكم»، أى طالما لم أكلفكم فلا تسألونى ما يكلفكم، وإنما هلك من كان قبلكم بكثرة أسئلتهم التى كان الجواب عليها تكاليف كثرت عليهم بكثرة أسئلتهم فلم يقوموا بها فكان ذلك عصيانياً لله أهلكتهم، وكذلك معنى «واختلافهم على أنبيائهم» أى كثرة الذهاب إلى الأنبياء والإياب من عندهم، أى ترددهم عليهم لأجل أسئلة يأتى الجواب عليها رافعاً للعفو.

ومن النصوص الدالة على هذا المعنى للعفو قوله تعالى فى الآيتين ١٠١ و ١٠٢ من سورة المائدة: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَسْأَلُوا عَنَ أَشْيَاءَ إِن تُبَدَ لَكُمْ تَسْؤُكُمْ وَإِن تَسْأَلُوا عَنْهَا حِينَ يُنزَلُ الْقُرْآنُ تُبَدَ لَكُمْ عَفَا اللَّهُ عَنْهَا وَاللَّهُ غَفُورٌ قَدِيرٌ قَوْمٌ مِّن قَبْلِكُمْ ثُمَّ أَصْبَحُوا بِهَا كَافِرِينَ @حَلِيمٌ﴾

فالله سبحانه وتعالى ينهى عن السؤال عما عفا عنه، ويقول إن الجواب قد يسوء السائلين أو يسوء المؤمنين، وهذه المسألة هى بزيادة التكليف، إذ إن النص يقول: ﴿عَفَا اللَّهُ عَنْهَا﴾ أى وسع عليكم فيها أو سهل عليكم أو خفف عنكم، وهذا المعنى هو نفسه الوارد فى حديث الحج أعلاه، وفى التفاسير أن واقعة هذا الحديث كانت سبباً فى نزول هذه الآية. ومما جاء فى مختصر تفسير ابن كثير للصابوني عند تفسير هذه الآية ١٠١ من سورة المائدة: «وقال العوفي عن ابن عباس فى الآية: إن رسول الله صلى الله عليه وسلم أدن فى الناس فقال: يا قوم كتب عليكم الحج، فقام رجل من بنى أسد فقال: يا رسول الله، أفى كل عام؟ فأغضب رسول الله صلى الله عليه وسلم غضباً شديداً فقال: والذى نفسى بيده لو قلت نعم لوجبت، ولو وجبت ما استطعتم، وإذا لكفرتم، فاتركونى ما تركتكم، وإذا أمرتكم بشيء فافعلوا، وإذا نهيتكم عن شيء فانتهوا عنه، فأنزل الله هذه الآية».

فنص الحديث يقول: «وإذا لكفرتم» والآية تقول: ﴿ثُمَّ أَصْبَحُوا بِهَا كَافِرِينَ﴾ فيكون المعنى الذى تتضافر عليه هذه النصوص -والله أعلم- إن سؤالكم يستدعى جواباً، وقد يكون الجواب زيادة فى التكليف، وقد تؤدى زيادة التكليف إلى عصيان وإلى ضيق منكم وتبرم بهذه التكليف فتكفرون.

لذلك فهذا النوع من الأسئلة مذموم، والذى يسأل هكذا أسئلة ويجلب للناس تكاليف تحرّم عليهم ما أباحه الله لهم يكون من أعظم المسلمين جرماً. ومما يؤكد هذا المعنى أيضاً أن السؤال لمعرفة الحكم الشرعى مطلوب شرعاً؛ لأن المسلم ينبغى أن لا يقدم على عمل إلا بعد معرفة حكمه وأنه جائز، وهذا مقتضى الطاعة والتقوى، قال تعالى: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ﴾ [الإسراء ٣٦] وقال: ﴿فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [النحل ٤٣]. فالسؤال هو لتبيين الحكم، والبيان يكون بالشرع ومن الشرع، ولو كان معنى العفو هو منطقة لا بيان فيها لتناقض النهى عن السؤال فيها مع مقتضى التقوى، ومع النهى عن الفعل قبل معرفة أنه جائز، ولتناقض مع الأمر بالسؤال ﴿فَاسْأَلُوا﴾. فإذا، موضع السؤال المنهى عنه هو غير موضع السؤال المأمور به، والنهى ليس نهياً عن طلب المعرفة لما يجهل حله من حرمة، وإنما هو نهى عن سؤال ينتج عنه تحريم المباح أو زيادة القيود والتكاليف.

ومن النصوص الدالة على هذا المعنى للعفو أيضاً ما قصه علينا القرآن الكريم من أمر الله تعالى لقوم موسى عليه السلام أن يذبوا بقرة. قال تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ مُوسَى لِقَوْمِهِ إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَذْبَحُوا بَقَرَةً قَالُوا أَتَتَّخِذُنَا هُزُؤًا قَالَ أَلَا تَدْعُونَ لَنَا

رَبِّكَ @أَعُوذُ بِاللَّهِ أَنْ أَكُونَ مِنَ الْجَاهِلِينَ يَبِينُ لَنَا مَا هِيَ قَالَ إِنَّهُ يَقُولُ إِنَّهَا بَقْرَةٌ لَا فَارِضٌ قَالُوا ادْعُ @وَلَا بَكْرٌ عَوَانَ بَيْنَ ذَلِكَ فَافْعَلُوا مَا تُؤْمَرُونَ لَنَا رَبِّكَ يَبِينُ لَنَا مَا لَوْنَهَا قَالَ إِنَّهُ يَقُولُ إِنَّهَا قَالُوا ادْعُ لَنَا @بَقْرَةٌ صَفْرَاءُ فَاقْع لَوْنَهَا تَسُرُّ النَّاطِرِينَ رَبِّكَ يَبِينُ لَنَا مَا هِيَ إِنَّ الْبَقْرَ تَشَابَهَ عَلَيْنَا وَإِنَّا قَالِ إِنَّهُ يَقُولُ إِنَّهَا بَقْرَةٌ لَا @إِنْ شَاءَ اللَّهُ لَمُهْتَدُونَ ذُلُولٌ تُثِيرُ الْأَرْضَ وَلَا تَسْقِي الْحَرْثَ مُسَلِّمَةٌ لَا شَيْءَ فِيهَا قَالُوا الْآنَ جِئْتَ بِالْحَقِّ فَذَبِّحُوهَا وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ ﴿البقرة ٦٧-٧١﴾.

فقوم موسى عليه السلام أمرهم الله تعالى أن يذبحوا بقرة وكان الأمر عاماً، أى إن أى بقرة يذبحونها تكون مجزئة وتحصل بها الطاعة، ولو لم تكن مما ينطبق عليها المواصفات التي ذكرت لاحقاً، فكان عدم البيان هذا عند الأمر من أول مرة هو العفو، ولكنهم لم يقبلوا من الله عفوهم، فسألوا وجاءهم الجواب بتعيين أوصاف لا فارض ولا بكر، وبذلك صار ذبح الفارض من البقر أو البكر غير مجزئ وليس فيه طاعة، وبهذا قيدوا أنفسهم وعسّروا أو صعّبوا الأمر على أنفسهم، وحرّم عليهم بعض ما كان حلالاً لهم، وهكذا فى كل أسئلتهم حتى ضاق الأمر عليهم، وصار شديداً عليهم أن يجدوا البقرة بالمواصفات التي جاء الأمر بها بعد أسئلتهم، وبالكاد وجدوها.

وهذه المواصفات التي بينها الله تعالى وأمرهم بها بعد أن سألوا هي مواصفات البقرة الأفضل والأحسن، ولكن الله لم يأمر بها أول الأمر، وترك الأمر عفواً، وهذا معناه التسهيل والتخفيف رحمةً بهم، وليس معناه منطقة فراغ، وإنما معناه كما هو جلي: إن ذبح أى بقرة كان مجزئاً. وبهذا المثال وبما سبقه من بيان يتضح معنى العفو ومفهومه. هذا من حيث النصوص الدالة على معنى العفو، أم أقوال العلماء التي تؤيد وتؤكد ما ذكرته فى هذه المقالة ففيما يلي بعضها:

يقول الشاطبي فى معرض بيانه أن الشريعة فيها بيان كل شىء: «القرآن فيه بيان كل شىء على ذلك الترتيب المتقدم، فالعالم به على التحقيق عالم بجملة الشريعة ولا يعوزه منها شىء، والدليل على ذلك أمور منها النصوص القرآنية من قوله: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾ [المائدة ٣] الآية، وقوله: ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَانًا لِكُلِّ شَيْءٍ﴾ [النحل ٨٩]، وقوله: ﴿إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ يَهْدِي لِلَّتِي هِيَ أَقْوَمُ﴾ [الإسراء ٩]... وأشبه ذلك من الآيات الدالة على أنه هدى وشفاء لما فى الصدور، ولا يكون شفاءً لما فى الصدور إلا وفيه بيان كل شىء ٤. وقوله: «ذلك الترتيب المتقدم» أى ترتيب نزول الآيات.

وقال العسقلاني فى فتح الباري عند شرحه لحديث الحج: «المراد بهذا الأمر ترك السؤال عن شىء لم يقع خشية أن ينزل وجوبه أو تحريمه، وعن كثرة السؤال لما فيه غالباً من التعنُّث وخشية أن تقع الإجابة بأمر يستثقل، فقد يؤدى لترك الامتثال فتقع المخالفة. قال ابن فرج: معنى قوله: «ذرونى ما تركتكم» لا تكثروا من الاستفصال عن المواضع التي تكون مفيدة لوجه ما ظهر، ولو كانت صالحةً لغيره. كما إن قوله: «حجوا» وإن كان صالحاً للتكرار فينبغى أن يكتفى بما يصدق عليه اللفظ وهو المرة، فإن الأصل عدم الزيادة. ولا تكثروا التنقيب عن ذلك؛ لأنه قد يفضى إلى مثل ما وقع لبنى إسرائيل إذ أمروا أن يذبحوا البقرة، فلو ذبحوا أى بقرة كانت لامتلوا، ولكنهم شددوا فشدد الله عليهم». وقال أيضاً فى باب ما يكره من كثرة السؤال وتكلف ما لا يعنيه: «قال بعض الأئمة: والتحقيق فى ذلك أن البحث عما لا يوجد فيه نص على قسمين: أحدهما: أن يبحث عن دخوله فى دلالة النص على اختلاف وجوهها فهذا مطلوب لا مكروه، بل ربما كان فرضاً على من تعيّن عليه من المجتهدين».

وقال السندی فى شرحه لحديث الحج من رواية النسائي: «ذرونى»: أى اتركونى من السؤال عن القيود فى المطلقات، «ما تركتكم»: عن التكليف فى القيود فيها، وليس المراد لا تطلبوا منى العلم مادام لا أبين لكم بنفسى».

وجاء في تحفة الأحوذى للمباركفوري في شرحه لحديث الترمذى فى العفو: «فهو مما عفا عنه» أى عن استعماله وأباح فى أكله وفيه أن الأصل فى الأشياء الإباحة». وقال الشوكانى فى فتح القدير عند تفسير الآية: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَسْأَلُوا عَنَ أَشْيَاءٍ إِن تَبَدَّلَ لَكُمْ تَسْوُؤُهُمْ﴾ [المائدة ١٠١] الآية: «أى لا تسألوا عن أشياء متصفة بهذه الصفة من كونها إذا بدت لكم أى ظهرت وكلفتكم بها ساءتكم، نهاهم الله عن كثرة مساءلتهم لرسول الله صلى الله عليه وسلم ، فإن السؤال عما لا يعنى ولا تدعو إليه حاجة قد يكون سبباً لإيجابه على السائل وعلى غيره». وقال: «﴿تَبَدَّلَ لَكُمْ﴾ أى تظهر لكم بما يجيب عليكم به النبى صلى الله عليه وسلم أو ينزل به الوحي؛ فيكون ذلك سبباً للتكاليف الشاقة، وإيجاب ما لم يكن واجباً، وتحريم ما لم يكن محرماً». وجاء فى مختصر تفسير ابن كثير للصابونى: «﴿وَإِن تَسْأَلُوا عَنْهَا حِينَ يُنَزَّلُ الْقُرْءَانُ تُبَدَّلَ لَكُمْ﴾ [المائدة ١٠١] أى لا تسألوا عن أشياء تستأنفون السؤال عنها، فلعله ينزل بسبب سؤالكم تشديد أو تضييق، وقد ورد فى الحديث: «أعظم المسلمين فى المسلمين جرماً من سأل عن شىء لم يحرم فحرم من أجل مسألته»، ولكن إذا نزل القرآن بها مجملَةً فسألتم عن بيانها بيّنت لكم حينئذ لاحتياجكم إليها». وبناء على ما سبق فإن القول بمنطقة فراغ فى الشريعة قول مبتدع، وفيه جرأة على الدين، ويقصد منه قائلوه تبرير انحرافاتهم عن الشريعة، وهو قول مردود. ومعنى «العفو» هو الإباحة تسهيلاً وتخفيفاً وتوسعةً على المكلف.

---

١- الموافقات، ج ٤، ص ١٣، تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد.

٢- المرجع السابق، ج ١، ص ٤٤.

٣- المرجع السابق، ج ٢، ص ٥٦.

٤- المرجع السابق، ج ٣، ص ٢٤٤.